المقـــدمة

مهما اختلفت التسميات التي أطلقت على العولمة العامة منها كالكونية. والدولية ، والخاصة منها ذات الطبيعة الاقتصادية مثل اقتصاد السوق وتحرير التجارة والليبرالية الجديدة .

فان هناك شبه إجماع على إن العولمة إنما هي امتداد للرأسمالية التي نشطت بالثورة الصناعية في أوربا أولاً والولايات المتحدة الأمريكية ثانياً.

إما اليوم فانه لإخلاف على إن العولمة إنما هي التسمية التي أطلقت على التوسع الهائل الذي أحدثته الرأسمالية المعاصرة باتجاه البحث عن أسواق جديدة ، وإرباح إضافية لاتقتنع بحدود معينة.

ولعل انهيار المنظومة الاشتراكية وبالتحديد الاتحاد السوفيتي وظهور ما يسمى بالقطب الواحد ساهم بإيجاد الأرضية اللازمة لما يسمى اليوم ب(العالم قرية صغيرة)، كما ساهم هذا في إفساح المجال لبروز الولايات المتحدة ليس باعتبارها واحدة من القوى العظمى وإنما باعتبارها القوى العظمى الوحيدة في العالم ، الأمر الذي ترتب عليه نتائج الحاضر ومستقبل العديد من دول العالم.

كما أن تطوير الاقتصاد لم يأت نتيجة رغبة شخصية ، أنما فرضته أرادة خارقة جعلت من موارد هذا العالم النادرة غير قادرة على تلبية حاجات الإنسان المتزايدة ، فكان لابد للعلم أن يسبر أغوار العالم من اجل تسخير مامتوفر من موارد لحاجات الإنسان ا لمتعددة والمتزايدة.

لذلك أصبحت العولمة من أهم الظواهر التي تجتاح البشرية في القرن الحادي والعشرين ، كما أنها ظاهرة رئيسية يتصف بها العالم المعاصر توضح ملامح المستقبل وتحديد من خلاله ماتنطوي علية من مضامين واثأر اجتماعية واقتصادية وثقافية وفكرية .. ولعل من أبرز تأثيرات العولمة سقوط الحواجز وإزالة القيود الاقتصادية بين بلدان العالم وإلغاء الحماية وذلك بعد قيام منظمة التجارة الدولية وظهور التكتلات الاقتصادية والإقليمية والدولية وشدة المنافسة أطار قوى السوق وتحقيق الاندماج والتكامل بين الأسواق العالمية وانفتاحها للمنافسة المتعددة الأقطاب.

كما أن (اتفاقية الجات) الخاصة بتحرير التجارة والسلع والخدمات تعد أهم مرتكزات العولمة وذلك لما تنص علية بنودها من تحرير التجارة وإزالة مشكلة القيود الكمر كية التي تمثل حاجزاً يعيق حرية انتقال السلع عبر دول العالم .

لقد شهد القطاع المصرفي العالمي العديد من التطورات وهذه التطورات قابلة للتزايد خلال السنوات القادمة في ظل تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية منها (الخدمات المصرفية) التي جاءت بها منظمة التجارة العالمية مما حدى بالبعض ان يضع تلك التطورات تحت مفهوم العولمة المصرفية، التي تناول هذا البحث مفهومها ومتطلباتها والعوامل المسببة لها. وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات واستخدام تكنولوجيا مصرفية متطورة ظهرت التحديات التي تواجه القطاع المصرفي التقليدي ومن خلال ذلك متطلبات تقليدية وجديدة تمثل المتغيرات الاساسية للبحث.

المبحث الاول

(منهجية البحث)

اولا: مشـــكلـة البحـــث

لقد اضحت ظاهرة عولمة المصارف ظاهرة العصر والقت بضلالها على جميع المصارف ومنها المصارف العراقية وافرزت مجموعة من التحديات يمكن ان نطلق عليها تحديدا العولمة . ولما تعانيه المصارف العراقية من مشكلة ضعف القدرة على مواكبة الصناعات المصرفية العالمية والمرتكزة على مجموعة من المتغيرات الحالية المتمثلة في إستراتيجية المصرف ، هيكليته ، هدف البقاء ، ثقة المستثمرين ، والمعلومات والاتصالات وذلك بسبب المشاكل الاقتصادية والأمنية وقلة توفر الموارد المالية للمصارف العراقية.

ثانيا: اهمية البحث تبرز اهمية البحث من خلال الآتي:

١ . أن العولمـــة أصـــبحت مـــن أهـــم الظـــواهر التـــي تجتـــاح المجتمعـــات فـــي القـــرن الحـــادي والعشرين ، ومن الضروري مناقشة آثارها على العمل المصرفي.

٢. أهمية أستيعاب موضوع العولمة وتحدياتها من خلال دراسة وتصور أبعاده بدقة وموضوعية ، ومحاولة صياغة إستراتيجيات مناسبة للعمل المصرفي لمواجهة العولمة من جهة والاستفادة من المزايا والفرص التي تتيحها من جهة أخرى لتطوير العمل المصرفي .

٣. يناقش البحث موضوعا مهما يحتل مساحات واسعة في الدراسات والبحوث على المستويات العربية والإقليمية والدولية .

ثالثا: اهداف البحث يهدف البحث في نطاق متغيراته الى تحقيق اللآتي:

١. القاء الضوء على ماهية العولمة وانعكاساتها على عمل الجهاز المصرفي (العولمة المصرفية).

٢. اختبار العلاقة بين متغيرات العولمة ومتطلبات العمل المصرفي.

٣. تحديد واقع حال الصناعة المصرفية العراقية الحالية ومدى قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية للعولمة ، واقتراح صيغ تطبيقية لمواكبة التطورات التكنلوجية للعولمة بما يخدم عملها.

رابعا: فرضية البحث يقوم البحث على فرضية اساسية مفادها:

(وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغيرات العولمة وبين متطلبات العمل المصرفي)

وتشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

١. توجد علاقة ارتباط بين متغيرات العولمة وهيكلية المصرف.

٢. توجد علاقة ارتباط بين متغيرات العولمة وثقة المستثمرين.

٣. توجد علاقة ارتباط بين متغيرات العولمة ونظام المعلومات والاتصالات بالمصرف.

خامسا : اساليب البحث استخدمت الباحثة بعض الاساليب الاحصائية لاختبار فرضيات البحث وكالاتي:

١.الاحصاء الوصفي : استخدمت الاوساط لوصف الاجابات والاراء المتفقة وغير المتفقة وكذلك الانحراف المعياري والتباين.

٢.تحليل التباين للانحدار الخطي : لاختبار العلاقة بين متغيرات البحث.

وجرى انجاز تلك الاختبارات على النظام الاحصائي للحاسوب نظام (SPSS) .

سادسا: مجتمع وعينة البحث

١- **مجتمع البحث**: تم تحديد مجتمع الدراسة بالمصارف العراقية ، واختيرت عينة من هذه المصارف وبواقع (٢) مصرف حكومي (شركات عامة) و(٦) مصرف اهلي (شركة خاصة) . اذ تم توزيع (٤٠) استمارة استبيان استرجع منها (٣٢) استمارة ، وتم استبعاد (١) استمارة لعدم اكتمالها فبلغت الاستمارات النهائية (٣١) استمارة وبنسبة استرداد بلغت ٧٥.٥%

٢- **عينة البحث**: وزعت الاستمارات الى الادارات العليا في تللك المصارف كونها الجهات المسؤولة عن وضع استراتيجياتها وفيما يلي وصف عام لعينة البحث :-

جدول (١)

وصف عام لعينة البحث

العنوان الوظيفي	مديرعام(مديرمفوض)	مدير	رئيس ملاحظين	ملاحظ	اخرى
	٨	١٥	٣	١	٤
التحصيل العلمي	دكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم فني
	-	٢	٣	١٧	٩
سنوات الخبرة في مجال المصارف	اقل من ٥ سنوات	٥-١٠سنوات	١١-١٥ سنة	اكثر من١٥ سنة	اخرى
	١	٧	٧	١٦	-

ومن خلال مراجعة سريعة للمعلومات الواردة في الجدول نرى أن من يحملون درجة مدير عام ومدير يشكلون النسبة الاكبر للعينة ٧٤% . كما أن اكثر من ٥٠% منهم ممن لديهم خبرة تزيد عن ١٥ سنة وعلى وفق ذلك يمكن القول بأن الاراء التي تم الحصول عليها تشكل استجابة مقبولة لاغراض التحليل اللاحق.

سابعا: <u>هيكل الاستبانة</u> احتوت الاستبانة على اربعة محاور رئيسية ، يمثل الاول بمتغيرات العولمة في حين مثلت المحاور الثلاثة الاخراى (هيكلية المصرف ، ثقة المستثمرين ، الاتصالات ونظام المعلومات) على التوالي . والجدول رقم (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢)

هيكل الاستبانة

التسلسل	المحاور	المتغيرات	الاسئلة المرتبطة بها
١	متغيرات العولمة	التركيزعلى الزبون	١
		استخدام التقنيات	٢
		التوسع	٣
		البقاء	٤
		التسويق الدولي	٥
		ادوات السوق	٦
		الاندماجات	٧
٢	هيكلية المصرف	مجموعة متفاعلة من المتغيرات	٨-١٤
٣	ثقة المستثمرين	مجموعة متفاعلة من المتغيرات	١٥-٢٠
٤	الاتصالات ونظام المعلومات	مجموعة متفاعلة من المتغيرات	٢١-٢٨

المبحث الثاني

(مفهـــوم العولـــة ومـــراحل تطـــورها)

اولا : مفـــهوم وتعـــريف العولـــمة

لقد تعددت المفاهيم التي تصف ظاهرة العولمة تبعا لتنوع المجالات ، فالبعض أعطاها مفهوما عاما واخر مفهوما خاصا ، فهي للبعض امتدادا للسياسة الغربية بينما تعد لاخرين تغطية للرأسمالية .

لقـــد شـــاع اســتخدام لفـــظ العولمـــة فـــي الســـنوات الأخيرة ، فـقد ظهـــر مفهـــوم العولمـــة (Globalization) منذ أكثر من عشر سنوات في الغرب ولكن من الممكن إرجاع جذور هذا المفهوم في أواخر القرن التاسع عشر ثم عاودت الظهور في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين (العبيدي،علاءاحسان:٢٠٠٦: ٧٦) .

ويستخدم تعبير (الكوكبة) لدى بعض الكتاب للتدليل عن العولمة ، فمصطلح العولمـــة مشـــتق مـــن (Globe) بمعنى الكـــرة الأرضية ، وهـــو الكوكـــب الذي نعيش على سطحه مقابل العـــالم والكـــون (Universe) ، ويعد العالم الكندي (مارشال لوهان) في جامعة (تورنتو) بكندا أول من أشار الى مصطلح العولمة أو الكونيه، وكان ذلك في عام (١٩٦٠) (عبدالله،عبدالخالق:١٩٩٩:٤) . أي أن (Globe) يعني الكوكب و (Global) يعني كوكبي . فظهرت في الكتابات العربية خلال العقد الماضي كلمات مثل (عوربة ، كوكبه / أهلنه) ، يتضح مما تقدم كيف ان العولمة متغير اقتصادي / اجتماعي ، سياسي وتكنولوجي هدفها تهيئة الأجواء العلمية لمرحلة اقتصادية جديدة مثل انفتاح كل ماهو محلي على العالم الخارجي و تغيرات سريعة في الإنتاج والاستهلاك وحتى الاستثمار و إلغاء دور الحكومات في الداخل والخارج و ربط الاقتصاد الوطني بمصالح الشركات الكبرى واستخدام الاتصالات الحديثة لإتمام الصفقات الاقتصادية.

يختلف الباحثون حول تعريف العولمة ، ولعل اختلافهم يعود إلى أن نظرية العولمة برغم عظمتها فهي لاتزال في مهد النشوء والتطور .

فقد عرفـــها الكاتب (جون توملنسون) رئيس مركز الأبحاث بجامعة ترنـــت البريطانـــية (تشير العولمة إلى الفعاليات المضطردة المتنامية التي تخص الاتصالات بين المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد على النطق العالمي) (التوم،عبدالله: ١٩٩٩:٤٩) .

والعولمة في راي (سكوت ماكدونلد) هي (التحرك والنمو للاسواق والمؤسسات المالية دون تقيد للحدود الجغرافية اي اتساع الحدود الجغرافية للاسواق والمؤسسات المالية وكذلك تلاشي القيود على تعاملاتها المالية) . من خلال هذا التعريف يتضح لنا بأن العولمة هي حركة اجتماعية تتضمن انكماش

بعديّن زماني ومكاني يؤدي إلى قصر المسافات مما يجعل العالم يبدو صغيرا" ويؤدي إلى تقارب البشر بعضهم مع البعض الآخر . أما (الحمش) فهو يرى بأن العولمة المعاصرة تختلف عما حصل في التاريخ القديم فهي تحدث في ظل ثورة علمية وتكنولوجية والتي سمحت عن طريق المحطات التلفازية العالمية والهواتف النقالة وأجهزة الفاكس والإنترنيت بتواصل البشر على امتداد العالم وجعلتهم يرتبطون على نحو أعمق وأشد وأسرع مما كان يحدث في الماضي (الحمش:٢٠٠٢:١٥٣) .

وجهة نظر ثالثة تنظر الى العولمة على انها عملية تكامل تام ما بين الدول والشعوب حول العالم ، وفرت تخفيض كبير في تكاليف النقل والاتصالات ، وحطمت القيود الصناعية التي تواجه تدفق السلع والخدمات وراس المال والمعرفة ، وفي اقل تقدير جعلها على نطاق اقل(Mike,W.Peng:2002:19). كما عرفت العولمة على انها عملية تاريخية،كنتيجة لابداعات الانسان والتطور التكنلوجي وتمثل التكامل الاقتصادي بين دول العالم من خلال التجارة وتدفق الاموال والمعلومات عبر الحدود، كما ان لها ابعاد ثقافية وسياسية وبيئية تمتد لتشمل العالم اجمع(www IMF Staff:2002:71).

وللعولمة مؤسساتها ، فهناك إلى جانب الشركات المتعددة الجنسية ، منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي منظمات حكومية . أما المنظمات غير الحكومية فهي تشمل الجمعيات الخيرية التي تخفي أغراضا سياسة . من خلال ماتقدم يتضح لنا بأن العولمة نتاج داخلي للرأسمالية المعاصرة وأن جوهرها هو الليبرالية السياسية الاقتصادية من خلال فرض نظام عالمي جديد تتحكم بقوى السوق وتدعو إلى إزالة الحدود بين الدول والقضاء على هوية الشعوب(التوم،عبدالله و ادم ،عبد الرزاق: ١٩٩٩:٥٠) .

لذا اصبحت الاسواق والمؤسسات المالية تتجه نحو العالمية اكثر فاكثر فالشركات الامريكية مثلا بامكانها الاقتراض والتعامل مع المؤسسات المحلية والاجنبية باستخدام الدولار الامريكي او العملة الاجنبية عند تداولها بالاوراق المالية في البلدان التي يعملون فيها كما ان الشركات لها نفس الاحقية في حرية التعامل بالعملة التي ترغبها . كما ان نظرت المستثمرين اخذت تتجه نحو العالمية اكثر فاكثر في مختلف البلدان وهذا التوجه الجديد نحو العولمة جعل معدلات الفائدة المحلية تكون متقاربة مع معدلات الفائدة الاجنبية. واصبحت السياسة في البلد الواحد تؤثر في اقتصاديات البلدان الاخرى . وخير مثال على ذلك ما حصل في المجموعة الاوربية عام ١٩٩٢ ففي ظل العولمة والمتغيرات الجديدة هناك ١٢ دولة صناعية في اوربا الغربية تعمل في التجارة الحرة دون قيود ، وكذلك بالنسبة لمعيارية التصاميم الاساسية للمنتوج ، وتخفيض الضرائب ، والاجور ، وترتبط برقابة مالية من اجل تسهيل التجارة بينها. واليوم ١٦ دول في المجموعة الاوربية تعمل بشكل موحد وهناك تكامل تام للسوق والذي يلائم الكل كوحدة واحدة دون فصل ، وفي عام ١٩٩٩ اصبح اليورو (العملة المتداولة في اوربا) هو العملة المستخدمة بعموم التعاملات المالية في كافة اقطار الاتحاد الاوربي . ومنذ عام ٢٠٠٢ كانت السياسة المالية للقطر الواحد يضعها البنك المركزي الاوربي . (Scott,S.Macdonald&Tinothy,W.,Koch:2006:41-42).

ثانيا : أسباب العولمة ودورها في تحرير التجارة

١. اسباب العولمة:

بما أنه تم تعريف العولمة سابقا" بأنها رفع الحواجز والقيود أمام التجارة والمال والاستثمار والثقافة واستبدال المفاهيم الدينية والقومية بأخرى عالمية ، وفقا" لذلك نذكر الأسباب التي أدت إلى العولمة وهي :

١. أن النظام الرأسمالي أعتمد في نموه وتطوره على الآخرين بعد الحرب العالميتيّن ، حيث عانت الدول الرأسمالية من ضعف وضيق الأسواق فكان الحل في أنشاء تجارب جديدة في بلدان الجنوب من أجل الاستفادة من أسواقها الكبيرة والجديدة (المسافر،محمود خالد:٢٠٠١:٥٦).

٢. التطور والتوسع الكبير في التكنولوجيا والتطور الهائل في الحاسبات والاتصالات وقنوات التلفاز الفضائية مما أدى الى ضرورة صياغة سلوكيات للجيل الجديد . (الهندي،عدنان:١٩٩٩:٢٥).

٣. بسبب التكتل التجاري والاقتصادي بين دول العالم وقيام الاندماجات بين كبرى المؤسسات المصرفية والمالية واشتداد المنافسة حول الأعمال والأسواق (الهندي،عدنان:١٩٩٨:٦).

٤. لقد كانت الشركات المتعددة الجنسية المستفيد الأول من العولمة من خلال توسيع أسواقها كالاتي :

أ- الاستفادة من الموارد الرخيصة المتوفرة في بلدان الجنوب* .

ب- الاستفادة من الأسواق الجديدة لترويج سلعها .

ج - الاستفادة من العمالة الرخيصة المتوفرة بكثرة في بلدان الجنوب .

د - نقل رؤوس أموالها البلدان الرأسمالية إلى دول الجنوب من أجل التهرب من الضرائب.

٥ . من أهم المكاسب للنظام الرأسمالي من العولمة هي الاستفادة من العلماء وأصحاب المهارات فوق الاعتيادية ويتوفرون بكثرة في بلدان الجنوب . (التوم،عبدالله و ادم، عبد الرزاق: ١٩٩٩:٥١)

٢. دورالتحررية في انتشار العولمة وأدواتها:

أن تحرير التجارة بدأ منذ أنشاء الأتفافية العامة للتجارة والتعريفة الجات GATT عام (١٩٤٧) إلا أنه خطى خطوات حاسمة إلى الأمام منذ نهاية جولة (أورغواي) عام ١٩٩٤ وقيام منظمة التجارة العالمية (WTO) عام (١٩٩٥) والتي أصبحت أحدى المؤسسات الدولية للتوجه نحو العولمة من خلال تخفيض التعريفة الكمر كية وإزالة القيود على التجارة الخارجية من قبل كافة دول الأعضاء وتعد الشركات المتعددة الجنسية سمة رئيسية يتسم بها النظام الرأسمالي كما تعد محور العولمة والقوة الدافعة لها .

* بعد انهيار المنظومة الشرقية التي كان يقودها الاتحاد السوفيتي السابق، وظهور المنظومة الغربية بشكلها الجديد، بدأ الباحثون يقسمون العالم الى دول الشمال المتقدم ودول الجنوب في طور التقدم.

والشـركة المتـعددة الجنسية هي شـركة رئيسية تسيطر على عدد كبير من الشركات التابعة لها من قوميات عديدة والتي تستطيع إيصال أنتاج الشركة الأم وتسويقه خارج حدود أي دولة (الهندي،عدنان:١٩٩٩١:٢٦) .

ولقد ظهرت الشركات المتعددة الجنسية في أواخر القرن التاسع عشر ، الأ أن التطور السريع للشركات المتعددة الجنسية يعود إلى مابعد الحرب العالمية الثانية وازدادت فروعها في العالم وأصبحت وفق إحصائيات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أربعين ألف شركة . ويمكن التمييز بين نوعين من هذه الشركات هما : ـ

١. الشركات المتعددة الجنسية (MULTINATION) والشركات متعددت الفروع (MULTIDOMESTIC).

٢. الشركات العالمية (GLOBAL) .

وتعد هذه الشركات أداة رئيسة للعولمة من خلال سعيها لاختيار مواقع لمصانعها في الأسواق الخارجية لأن هذه الأسواق يمكن أن تكون أكثر قربا" من موارد لازمة لعمليات الإنتاج مثل النفط وغيره (الشربيني،عبدالرزاق:١٩٩٧:١) .

المبحث الثالث

(العولمة المصرفية مفهومها و متطلباتها العوامل المسببة لها الفرص والتهديدات الناجمة عنها)

اولا: مفهوم العولمة المصرفية ومسبباتها

١. مفهـــوم العولمـــة المصرفيـــة :

تعد العولمة المصرفية حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالمصرف من أطار التعامل المحلي الى آفاق العالمية الكونية وتعمل على دمج نشاط المصرف في السوق العالمي . ولا تهدف إلى التخلي عن ما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية ، بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي إلى أرجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني أكثر فعالية وأكثر نشاطا وترجع أسباب العولمة المصرفية إلى الرغبة العارمة في التوسع والنمو والانتشار والهيمنة العالمية التي تستند الى :

١. التطور الذي حدث في اقتصاديات المصارف والذي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية .
٢. ضخامة رؤوس الأموال الدولية وأتساعها وسرعة تدفقها من مكان لآخر .
٣. تضخم وتنامي الشركات عبر القارات مما جعل منها إمبراطوريات كبيرة من حيث حجم الأموال المتدفقة منها واليها .
٤ . التطور الهائل في نظم الاتصالات ونظم الدفع ونظم التعامل والتداول على المستوى الدولي والعالمي
٥. ممارسة الحداثة المصرفية بما تتطلبه من نظم أبتكار كثيفة الغنى . (العبيدي،علاء احسان:٢٠٠٢:٧٦).

لذا يتضح لنا بان العولمة المصرفية تهدف أن تصبح المصارف أكثر قدرة على أرضاء الزبون أشباع رغباته ، وأن تصبح المصارف أكثر قدرة في استغلال إمكانياتها وتفعيل قدراتها فضلا عن لحاجة لان تصبح أكثر فعالية في تحقيق أكبر عائد وأقل التكاليف .

٢. متطلبات العولمة المصرفية:

يرى (Tomas J.T.) ان هناك أربعة اتجاهات اساسية غيرت من عالم المال هي اندماجات المؤسسات المالية وعولمة العمليات المصرفية والتكنولوجيا الجديدة والصيرفة الشاملة. وان كل من هذه الاتجاهات تشكل نوع من التحديات التي تواجه تنظيم القطاع المالي (Tomas,J.,T.&Balino:2000:10) . وبالتالي فانها خلقت متطلبات عمل للمصارف ممكن ايجازها بالآتي:

١. زيادة القوة المالية وتدعيم المركز المالي للمصرف بالشكل الذي يجعله قادرا على تمويل عملية العولمة المصرفية بجوانبها الانتشارية الجغرافية .

٢. أحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البحث والتطوير في المصارف لتحسين الأداء والدخول الى مجالات جديدة .

٣. تحقيق فاعلية غير محددة في أعادة هيكل المصرف من الداخل (الإدارات)(الخضري،محسن احمد:١٩٩٧:١) .

٤. تحقيق أكبر قدر من الحماية والتحوط والصيانة والأمن والسرية بجوانبها الثلاثة (أمن المعلومات ، أمن المنشآت ، أمن الأفراد)

٥. التوافق السريع مع الأطر التنظيمية والإجرائية الدولية .

٦. توسيع نطاق التعامل ونمو أسواق المصرف وإتاحة الفرصة أمام المصرف لإنشاء أنظمة إنتاجية مصرفية عالمية .

٧. أحداث توازن مابين الفرص والمخاطر التي يواجهها المصرف .

٨ . تعزيز البنى التحتية المرتبطة ببناء الاتصالات وتقنية المعلومات للمصرف.

٩ . نشوء المصارف في بيئة تتميز بالاعمال والتجارة الالكترونية وذلك بربط خدمات المصرف بالانترنت.

١٠ . تعد تقنية المعلومات من المتطلبات الاساسية للمصارف الالكترونية من حيث توفر الاجهزة والبرمجيات والكفاءات البشرية فهي دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة.

١١ . التطور والاستمرار مع المستجدات لان الجمود لايلتقي مع فرص التمييز.

١٢ . التفاعل مع المتغيرات أي ليس التعامل مع الجديد وانما بناء افكار ونظريات حديثة في مجال الخدمات المصرفية الناتجة عن ابداع فكري (العبيدي،علاء احسان:٢٠٠٢:٧٧) .

٣. العوامل المسببة للعولمة المصرفية:

لابد أن نحيط بالعوامل المسببة للعولمة المصرفية والتي تتمثل بالنقاط الآتية :

١. صعود الرأسمالية المالية :

ونعني بها الهيمنة المـتزايدة التي تتجسد في صناعة الخدمات الماليــة بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية (المصــارف التجاريــة ، شركات التأمين ، صناديق الاستثمار) .

وقد أصبحت الرأسمالية المالية ذات طابع واضح حيث تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره ، صارت تعيش على ربح الأوراق المالية لا على ربح المشروعات الإنتاجية (مرسي،فؤاد:١٩٩٠:٢٣٥).

٢. ظهور فائض لرؤوس الأموال :

يعكس النمو الكبير في تدفقات رؤوس الأموال الدولية مبالغ ضخمة من المدخرات والفوائض المالية هنا أصبحت ضرورة البحث عن فرص أفضل للاستثمار الخارجي(سكادلر،سوزان:١٩٩٤:٢١).

٣. التكنولوجيا المتقدمة :

أن التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات لاسيما بنوك الانترنت (brokerage services) سمحت للعولمة للذهاب ابعد من الحدود المحلية وحتى الهياكل التقليدية للمؤسسات المالية وكذلك مكنتها من الوصول الى اسواق التجزئة (Tomas,J.,T.&Balino:2000:2). قد لعب دورا بالغ الخطورة في اندماج وتكامل الأسواق المالية وانخفاض كلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية مما كان له أثراكبيرا في زيادة سرعة حركة الأموال من سوق لآخر .

٤. أثر التحرير المالي المحلي والدولي :

حيث أن تلك التدفقات وسرعة نموها وانتقالها قد أرتبط بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار المصرف السائد .

يتضح لنا بأن نجاح التحرير المالي المحلي والدولي يتطلب خلق البيئة المناسبة له أي ضرورة تحقيق الآتي : (مرسي،فؤاد:١٩٩٠:٢٣٥)

أ- استقرار الاقتصاد الوطني .

ب- التصدي لمشكلة التضخم .

ت- خفض عجز موازنة الدولة .

ث- تقوية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية .

ج- تطوير سوق الأوراق المالية .

ح- توفير الأطر القانونية والمؤسسية لذلك .

ثانيا : الفـرص والتهـديدات الناجمـة عن العولـمة

١. مـزايا العولمة المصرفية: (الفرص المتاحة)

هناك العديد من المزايا التي تحققها العولمة ومن اهمها مايأتي:

١. أن العولمة تؤدي إلى زيادة ودائع المصارف بعد أن تتنافس في جذب المدخرات وهذا سينعكس في النهاية في زيادة معدلات الادخار المحلي وهو مايعني الحد من ظاهرة هروب رأس المال الوطني إلى الخارج .

٢. يشير بعض المتخصصين إلى أن العولمة المالية سوف تؤدي إلى تقليل الاستدانة الخارجية حيث مع نمو وانسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يستمر الاتجاه في الابتعاد عن القروض المصرفية والقروض الحكومية مما يساعد على تقليل الديون الخارجية.

٣. تؤدي العولمة إلى زيادة تدفق العملات الأجنبية إلى الداخل مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات النقدية التي تعد أهم عناصر القدرة الائتمانية للبلد.

٤. تساعد الاستثمارات الاجنبية على تحويل التكنولوجيا وتجيهها. (www. ULUM.NL :2008: 6).

٢. التهديدات الناجمة عن العولمة : أهم التحديات التي تنجم عن العولمة للبلدان النامية هي :

١ . تهديدات ناجمة عن تقلبات فجائية في رأس المال

في عقد التسعينيات نجد زيادة كبيرة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي اتجهت إلى البلاد النامية حيث في عام(١٩٧٧) وصل إلى حوالي (٢٨٠) مليار دولار. هذه الحركة الواسعة والنامية لرأس المال الأجنبي دخولا وخروجا عبر الحدود الوطنية للدولة تتسبب في حدوث كثير من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني من حيث : (John,Carl:1996:5).

أ- تدفق الاستثمارات قصيرة الأجل للداخل بكميات كبيرة وبشكل مفاجيء .

ب- ارتفاع في سعر صرف العملة الوطنية .

ت- ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات .

ث- زيادة معدل التضخم .

٢. تهديدات تعرض المصارف للأزمات

لعل من أهم تحديات العولمة هي تلك الأزمات التي يتعرض لها الجهاز المصرفي وقد أشارت دراسة (Lindgrewn) عام (١٩٩٦) إلى أنه خلال المدة (١٩٨٠ – ١٩٩٦) حدثت أزمات في الجهاز المصرفي . واستنادا لى العديد من الأزمات التي حدثت للمصارف في أمريكا ، كندا ، وأفريقيا وروسيا ، ظهر كم هائل من الدراسات والبحوث .

وهذه الأزمات قرعت أجراس الخطر لعدة أسباب منها : ـ

- تلك الأزمات لها تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني والثروة .
- نظرا لخطورة هذه الأزمات تم وضع نظام للإنذار المبكر التي تحذر من الأزمة قبل وقوعها .

٣. تهديدات هروب الأموال الوطنية للخارج

من أخطر مانجم عن عولمة الأسواق المالية للبلاد النامية تستثمر خارج بلادها الوطنية حيث تسعى الدول النامية الى فتح أبوابها لرأس المال الأجنبي ومنحه الكثير من المزايا والإعفاءات والحوافز . إلا أنها سمحت في ضوء العولمة لأصحاب المدخرات المحلية أن يخرجوا بها للاستثمار في أي بقعة من العالم أن ظاهرة هروب الأموال الى الخارج هي ظاهرة قديمة في البلدان النامية وتعدد أسبابها وتنوع الأشكال التي كان يتم عبرها هذا الهروب، ولها آثار سلبية على قدرة البلد (www. sciceddirect.com Carlos,diaz:1985:21) .

٥. تهديدات دخول الأموال القذرة

عبر إلغاء الرقابة على الصرف انفتاح السوق المحلي أمام المستثمرين الأجانب وانفتحت قنوات أضافية لغسيل الأموال القذرة والمقصود بالغسيل هو محاولة أخفاء المصدر غير الشرعي أو غير القانوني (الإجرامي) مثل الاتجار بالمخدرات وتهريب السلاح وأعمال الدعارة والجريمة المنظمة وسرقة المصارف فعبر هذه الأنشطة تتكون ثروات خيالية ويحاول أصحابها أن يغسلوها بمحاولة إدخالها للنظام المصرفي ، ونظرا للإلغاء الرقابة وحاجة البلد الى النقد الأجنبي لزيادة الاحتياطيات فأن كثيرا من حكومات هذه البلاد بغض النظر عن مصدر الأموال القذرة وهذا أمر خطير للغاية وله آثار سلبية عديدة منها : (العبيدي،علاء احسان:٢٠٠٢:٧٧) .

أ- انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي .

ب- تشجيع التهرب من الخضوع للقوانين .

ت- انتشار الجريمة .

ث- خسارة الدولة ماليا"،لأن هناك ضرائب لاتدفع على الأموال المغسولة .

٥ . ظهور المؤسسات المالية العملاقة:

اذ يرى (AL- Sayyari) بأنه ينبغي على مصارفنا ان تنظر الى واقعها الفعلي نظرة واقعية وموضوعية ، لكي تكون لديها القدرة على صياغة الستراتيجية المناسبة لادارتها، وانشاء وحدات اقصادية كبيرة لها القدرة على مواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه نشاطات المصارف محليا ودوليا (Local &Internationally) فالمؤسسات الصغيرة والضعيفة ليس لها القدرة على مواجهة تلك التحديات أو الاستمرار بأمتلاك ذات الموقف المالي الحالي، وفي هذا الاطار يرى الباحث بأن المشاكل المرتبطة بعمل ادارة البنوك في بيئة المنافسة الدولية ربما تتطلب من مصارفنا اتخاذ استراتيجية محددة تركز على نقاط القوة التي تسمح بأقامة تحالفات مع البنوك الدولية وربما التوسع ليكون مدراءها اعضاء في بنوك اخرى ومدراء البنوك الاجنبية مدراء لها (AL-Sayyari,Hamad:2002:1-2) .

٦. ابتكارات الاسواق المالية:

في السنوات الاخيرة حدثت تطورات دراماتيكية في الاسواق المالية واسواق الرهن العقاري وظهرت ادوات مالية ودخلت السوق بقوة ، وحصلت تغيرات في تلك الادوات والاسواق.

ان الفكرة الاساسية في تلك الابتكارات هو التوجه لتخفيض (او على الاقل التحول) بتلك المخاطر لاسيما المتعلقة بالتقلبات في اسعار الفائدة والتي هي نفسها تواجه التقلبات بشكل متزامن مع معدلات التضخم في هذه الابتكارات. (Mahmood ,Ibrahim & Adnan:2003:248-249).

١. اسواق الرهن العقاري Mortgage Markets
٢. اسواق السندات Bond Markets
٣. اسواق العقود الاجلة والمستقبلية Forward Contracts & Futures Markets.
٤. السوق المستقبلية لاذونات الخزينة The T. Bill Futures Market.

المبحث الرابع

(علاقة واثر متغيرات العولمة ومتطلبات العمل المصرفي)

استكمالا للجانب النظري الذي تناوله البحث ، نحاول في هذا المبحث استقراء اراء الجهات المسوؤلة عن تنظيم واعداد استراتيجية المصارف العراقية ، اذ أن مواقفها وما يعتقدونه تجاه الموضوع المطروح للبحث له اهمية كبيرة في تدعيم الجانب النظري. وعلى وفق ذلك اعتمدت الباحثة استمارة الأستبانة (مرفق١) للوصول الى اهداف البحث واختبار فرضياته على وفق التحليلات الاتية:

اولا: التحليل الوصفي لاجابات العينة:

١- **متغيرات العولمة :**اظهر الأتجاه العام لاجابات العينة ان ادارات المصارف تميل باتجاه الاستجابة لتلك المتغيرات ، لاسيما ما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة في مجال الخدمة المصرفية اذ بلغ الوسط الحسابي لهذا المتغير (٤.٧٠٩٧) وبنسبة مئوية بلغت ٩٤% . ثم متغير ادوات السوق الذي بلغ وسطه الحسابي (٤.٥١٦١) وبنسبة مئوية ٩٠% . ويدلل ذلك على الرغبة في تطوير الخدمات المصرفية واستخدام الادوات الحديثة. وبشكل عام فان كافة المتغيرات اظهرت اتفاقا عاما وباوساط حسابية متباينة ، ويمكن الاستفادة من هذا التباين لوضع الاولويات الاستراتيجية للمصارف والجدول التالي يظهر نتائج هذا المحور من حيث الاوساط الحسابية ، والانحراف المعياري والتباين.

جدول (٣)

الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والتباين لمتغيرات العولمة (المحور الاول)

المتغيرات	رقم السؤال	٥ اوافق تماما	٤ اوافق	٣ غير متأكد	٢ لا اوافق	١ لا اوافق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
تركيزعلى الزبون	١	٩	١٣	٤	٥	-	٣.٨٣٨	١.٠٣٥	١.٠٧٣
استخدام التقنيات	٢	١٩	١٠	١	١	-	٤.٧٠٩	٠.٤٦١	٠.٢١٣
التوسع	٣	١٣	١٢	٥	١	-	٤.١٦١	٠.٨٢٠	٠.٦٧٣
البقاء	٤	١٠	١٢	٨	١	-	٤.٠٠٠	٠.٨٥٦	٠.٧٣٣
التسويق الدولي	٥	١٠	٩	٧	٥	-	٣.٨٧١	١.٠٥٦	١.١١٦
ادوات السوق	٦	١٦	١٣	٢	-	-	٤.٥١٦	٠.٥٦٩	٠.٣٢٥
الاندماجات	٧	٧	١١	١٠	٣	-	٣.٧٤١	٠.٩٢٩	٠.٨٥٥

٢- متطلبات العمل المصرفي:

تمثلت متطلبات العمل المصرفي باطارها العام بثلاثة جوانب (متغيرات عامة) وهي هيكلية المصرف ، وثقة المستثمرين ، والاتصالات ونظام المعلومات .

هيكلية المصرف: ففي مجال هيكلية المصرف اتفق المستبانون على ان المصارف بحاجة الى تدعيم مركزها المالي ، ولدى المصارف نزعة باتجاه الحصول على تشريعات جديدة تتوافق مع الاتفاقيات الدولية ، فضلا عن ذلك فقد اتفق المستبانون على وجود حاجة لتغيير هيكلية المصارف العراقية ، كمتطلب اساسي للدخول الى الاسواق العالمية، والميل نحو التحول لاقتصاد السوق ، لاسيما ان هذا التحول يتطلب نظام مصرفي فعال وممارسة الصيرفة الشاملة .

ثقة المستثمرين: فيما يتعلق (بثقة المستثمرين) فقد حصل متغير الشفافية على متوسط حسابي مقداره (٤.٤٨٣٩) وانحراف معياري مقداره (٠.٦٢٥٦) ، بما يدلل على ان نشر المعلومات بالوقت المناسب تزيد من ثقة المستثمرين ومع ذلك فان العينة تؤيد وبشدة وجود اجراءات امن وسرية في المصارف وبوسط حسابي مقداره (٤.٦٤٥٢) وانحراف معياري بلغ (٠.٧٠٩٣٨).كما اتفق افراد العينة على انجاز الصفقات المصرفية دون وسطاء (السؤال ١٧) ، وان وجود الشبكة الدولية للاتصالات (الانترنت) تزيد من ثقة المستثمرين وتفسح المجال امامهم لأبداء رأيهم في الخيارات الاستراتيجية التي يطرحها المصرف لتوسيع خدماته (السؤال ٢٠).

الاتصالات ونظام المعلومات: اما ما يتعلق بمتطلب الاتصالات ونظام المعلومات (المحور الرابع) ،فقد اعتبر المستبانون ان الانترنت بيئة ملائمة لانجاز العمليات المصرفية (السؤال ٢٢) وبوسط حسابي مقداره (٤.٤٥١٦٩) وانحراف معياري مقداره (٠.٧٧٩٠) . والأبعد من ذلك ترتاي العينة ان تستخدم قدرات الشبكة الالكترونية (الانترنت) لغرض التسويق والتعاملات الدولية (السؤال٢٣) ، وقد حصل اتفاق عام بين افراد العينة حول وجود حاجة لافتتاح مواقع الكترونية للمصارف كنوع من التبادل الاتصالي بين المصرف وزبائنه ، فضلا عن استخدام النقود الالكترونية (Digital Money) كوسيلة للدفع والسداد في مجال التعامل بالمصارف الالكترونية ، وأستخدام بطاقة الصرف الالكتروني كوسيلة للبيع والشراء (انظر استجابات الاسئلة ٢٤،٢٥،٢٦ في الجدول رقم ٤) . من جانب آخر يرى افراد العينة ان القدرات التي يوفرها الانترنت تساعد في تعزيز العلاقات والشعور بالالتزام لموجهة ظروف السوق ذات التغير المتسارع (السؤال ٢٧) ، اذ اظهرت نتائج الاستبانة ان الوسط الحسابي لهذا المتطلب بلغ (٤.٣٥٤٨) وبانحراف معياري قدره (٠.٧٥٤٩١) . واتفق افراد العينة بوسط حسابي مقداره (٤.٣٤٨) وانحراف معياري بلغ (٠.٦٠٨١٩) ، بأن المصارف تكون اكثر قدرة على ارضاء الزبائن واشباع رغباتهم عبر ممارستها الصيرفة الالكترونية (السؤال٢٨) . والجدول التالي يوضح الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والتباينات لمتطلبات العمل المصرفي من خلال محاورها الاساسية والعوامل المتداخلة الفرعية آنفة الذكر.

جدول (٤)

الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتباينات لمتطلبات العمل المصرفي

المتغيرات	رقم س	٥ اوافق تماما	٤ اوافق	٣ غير متأكد	٢ لا اوافق	١ لا اوافق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
	المحور	الاول /	هيكلية	المصرف					
دعم المركزالمالي	٨	١٥	١٣	٣	-	-	٤.٤١٩	٠.٦٧٢	٠.٤٥٢
التشريعات	٩	٣	١٤	٨	٦	-	٣.٤١٤	٠.٨٨٥	٠.٧٨٥
التغيير	١٠	١٥	١٣	٢	١	-	٤.٢٥٨	٠.٧٧٣	٠.٥٩٨
التحول لاقتصاد السوق	١١	٩	١٢	٩	١	-	٣.٩٣٥	٠.٨٥٤	٠.٧٢٩
حجم التداولات	١٢	٩	٩	٦	٧	-	٣.٥٤٨	١.٢٦٠	١.٥٨٩
تنو ع المدخرات	١٣	٦	١٤	٥	٤	٢	٣.٥٨٠	١.٠٢٠	١.٤٥٢
الصيرفة الشاملة	١٤	١٧	١٠	٢	٢	-	٤.٣٥٤	٠.٨٧٧	٠.٧٧٠
	المحور	الثاني /	ثقة	المستثمر					
الشفافية	١٥	١٧	١٢	٢	-	-	٤.٤٨٣	٠.٦٢٥	٠.٣٩١
الامن والسرية	١٦	٢٣	٦	١	١	-	٤.٦٤٥	٠.٧٠٩	٠.٥٠٣
تقليل الوسطاء	١٧	٢١	٦	٢	١	١	٤.٤٥١	٠.٩٩٤	٠.٩٨٩
بناء الثقة	١٨	٢٢	٥	٩	-	-	٤.٥٨٠	٠.٧١٩	٠.٥١٦
توطيد الثقةو استثمارها	١٩	١٤	١٢	٤	١	-	٤.١٦١	٠.١٠٩	١.٢٠٦
اشراك المستثمر	٢٠	١١	١١	٧	٢	-	٣.٩٣٥	٠.١٠٣	١.٠٦٢
مخاطرالاستثمار	٢١	٥	١٣	٩	٤	-	٣.٦٤٥	٠.٩٥٠	٠.٩٠٣
	المحور	الثالث /	اتصالات	ونظام	معلومات				
استخدام الانترنت	٢٢	١٨	٩	٤	-	-	٤.٤٥١	٠.٧٢٢	٠.٥٢٣
تطورنظام الاتصالات	٢٣	٢٣	٧	١	-	-	٤.٦١٢	٠.٦١٥	٠.٣٧٨
انشاء المواقع الالكترونية	٢٤	١٢	١٥	٤	-	-	٤.٢٢٥	٠.٧٦٢	٠.٥٨١
استخدام النقود الالكترونية	٢٥	١٣	٨	٧	١	٢	٣.٩٦٧	١.١٦٨	١.٣٦٦
استخدام بطاقة الصرف الالي	٢٦	١٧	١٢	٢	-	-	٤.٥١٦	٠.٦٢٥	٠.٣٩١
مواجهة ظروف السوق	٢٧	١٥	١٣	٣	-	-	٤.٣٥٤	٠.٧٥٤	٠.٥٧٠
ارضاء الزبائن	٢٨	١٣	١٦	٢	-	-	٤.٣٥٤	٠.٧٠٨	٠.٣٧٠

ثانيا: تحليل العلاقة والاثر بين متغيرات العولمة ومتطلبات العمل المصرفي:

استخدمت الباحثة اسلوب الانحدار الخطي لاختبار العلاقة والاثر بين متغيرات العولمة ومتطلبات العمل المصرفي ، اذ عدت متغيرات العولمة متغيرات مستقلة (Dependent Variables) وكما ورد في هيكل الاستبانة (جدول ٢) ، في حين حددت متطلبات العمل المصرفي بمجموعة المتغيرات الفرعية المكونة لها متغيرات معتمدة (Independent Variables) ولغرض اختبار صحة الفرضيات التي تبنتها الباحثة سيتم اجراء الاختبارات والتحليلات الاتية:

١- العلاقة بين متغيرات العولمة وهيكلية المصرف:

ارتات الباحثة اجراء هذا التحليل لاختبار الفرضية الاولى والتي مفادها (توجدعلاقة معنوية بين متغيرات العولمة وهيكلية المصرف ومن خلال العودة الى جدول تحليل التباين للانحدار الخطي جدول (٥) تبين لنا ان قيمة F المحسوبة بلغت (٣.٨٣٤) عند مستوى معنوية (٠.٠٥) و بدرجة حرية (٢٣.٧) ومقارنتها مع F الجدولية (٢.٤٤) ، تبين لنا ان القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية مما يدلل على وجود علاقة معنوية بين متغيرات العولمة وهيكلية المصرف وكما يلي:

جدول (٥)

تحليل التباين للانحدار الخطي لمتغيرات العولمة و هيكلية المصرف

تحليل التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط ا لمربعات	F المحسوبة
الانحدار	**١١.٢٤٥**	**٧**	**١.٦٠٦**	**٣.٨٣٤**
البواقي	**٩.٦٤٦**	**٢٣**	**٠.٤١٤**	
المجموع	**٢٠.٨٩١**	**٣٠**		

وعند العودة الى قيمة معامل التحديد نرى ان قيمته قد بلغت ٥.٦٨ % ما يعني ان العوامل المؤثرة في هيكلية المصرف تشكل هذه النسبة،وان هناك عوامل اخرى لم يتم اختبارها تمثل النسبة المؤثرة المتبقية.

٢- العلاقة بين متغيرات العولمة وثقة المستثمرين:

اظهر جدول تحليل البيانات للانحدار الخطي لاختبار هذه العلاقة بوجود علاقة معنوية بين متغيرات العولمة وثقة المستثمرين ويتضح ذلك من المقارنة بين قيمة F المحسوبة البالغة (٢.٨٨١) عند مستوى حرية (٢٣.٧) ومستوى معنوية (٠.٠٥) وقيمتها الجدولية البالغة (٢.٤٤) ويثبت ذلك صحة الفرضية الثانية التي تبنتها الباحثة والتي مفادها (**توجد علاقة ارتباط بين متغيرات العولمة وثقة المستثمرين**) والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٦)

تحليل التباين للانحدار الخطي لمتغيرات العولمة و ثقة المستثمرين

تحليل التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط ا لمربعات	F المحسوبة
الانحدار	**٣.٥٦٨**	**٧**	**٠.٥١٠**	**٢.٨٨١**
البواقي	**٤.٠٦٩**	**٢٣**	**١.٧٧**	
المجموع	**٧.٦٣٧**	**٣٠**		

وعند النظر الى قيمة معامل التحديد (R2) نجد ان العوامل المؤثرة تكون بما نسبته (٤٦.٧%) اي ان هناك عوامل لم يتم اخذها بعين الاعتبار تشكل النسبة المتبقية البالغة (٥٣.٣%) . ويمكن تحديداكثرالعوامل تاثيرا في هذه العلاقة من خلال النظر الى قيمة Beta لكل عامل منها وكالاتي:

المتغيرات	**قيمة Beta**
----------	----------
الشفافية	٠.٢٠٦
بناء الثقة	٠.٣٨٥

٣- العلاقة بين متغيرات العولمة والاتصالات ونظام المعلومات:

أظهر جدول تحليل البيانات جدول (٧) وجود علاقة ارتباط بين متغيرات العولمة والاتصالات ونظام المعلومات كاحد المتطلبات الاساسية لاعمال المصارف الحديثة ، اذ تثبت المقارنة بين قيمة F المحسوبة البالغة (٢.٧٥٩) بررجة حرية (٢٣.٧) ومستوى معنوية (٠.٠٥) مع قيمتها الجدولية البالغة (٢.٤٤) مما يعني ان قيمة F المحسوبة اكبر من الجدولية.

جدول (٧)

تحليل التباين للانحدار الخطي لمتغيرات العولمة و الاتصالات ونظام المعلومات

تحليل التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط ا لمربعات	F المحسوبة
الانحدار	**٣.٤٨٦**	**٧**	**٠.٤٩٨**	**٢.٧٥٩**
البواقي	**٤.١٥١**	**٢٣**	**٠.١٨٠**	
المجموع	**٧.٦٣٧**	**٣٠**		

وعند النظر الى قيمة معامل التحديد البالغة (٤٥.٦%) نرى ان متغيرات العولمة تؤثر في نظام المعلومات والاتصالات بهذه النسبة . وهناك عوامل اخرى يتم اخذها بهذه الدراسة تشكل النسبة المتبقية البالغة (٥٤.٤%) .

وعندالبحث عن اكثر العوامل تاثيرا نرى ان هذه العوامل هي (انشاء المواقع الالكترونية،ارضاء الزبائن) ويتوضح ذلك من خلال قيمة Beta لكل عامل منها وكالاتي:

المتغيرات	**قيمة Beta**
----------	----------
انشاء المواقع الالكترونية	٠.٣٧٤
أرضاء الزبائن	٠.٣٠٩

((الاستنتاجات))

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن عرضها بالآتي:

١ . تبقى صياغة تعريف دقيق للعولمة مسألة ليست باليسيرة لوجود تعاريف عدة بقدر الدارسين لها حسب انتماءاتهم الفكرية والثقافية ومواقفهم اتجاه العولمة بالرفض أو القبول .

٢. تبين من خلال الدراسة بأن هناك عاملان يعيقان من الأندماج نحو العولمة هما :

(آ). سهولة انتقال الأزمات الاقتصادية من بلد إلى آخر في ظل تحرير التجارة .

(ب). عدم التزام الدول الكبرى بالاتفاقات.

٣. للعولمة إمكانات عدة للتعامل معها ويمكن لكل دولة أن تتحرك على طريق العولمة بالقدر الذي تميله ظروفها الخاصة والأهداف التي تتطلع إليها بحيث يمكن تعظيم منافع العولمة ومواجهة تحديات وتجنب انعكاساتها الضارة على الاقتصاد الوطني .

٤. لاينبغي على بلدان الجنوب رفض (العولمة) بل المطلوب غير ذلك تماما لأن التجارب والبحوث برهنت على أن الشعوب الأكثر نهوضا بما في ذلك حكامها هي التي استطاعت تحقيق أفضل النتائج من خلال التفاعل مع الآخرين .

أن التحرير التجاري والاندماج ليست حكرا" على العولمة فهي من نتائج التطور في العلاقات بين الشعوب والأقتصادات المختلفة . على الدولة استغلال الميزات وتبعد عنها السيئات ويكون ذلك عن طريق الانفتاح على الدول القريبة .

٥. أن المعرفة العلمية والتقنية تشكل المحتوى الرئيسي لمجمل النشاطات ويأتي تداول المعلومات عن حالة الأسواق وأوضاع الاقتصاد العالمي في مقدمة النتائج التي تمخضت عنها ثورة المعلومات والاتصالات بما يؤمن مجالا" واسعا" للتحكم بالنشاط الأقتصادي للدول وبما يؤدي الى أعادة تصنيف الأنظمة والاقتصاد وفق مقاييس يضعها المتحكمون .

٦ . انعكست ظاهرة العولمة المصرفية على مجموعة من المتطلبات في عمل المصارف وخدماته لعل ابرزها اعادة هيكلة المصرف من الداخل والتوافق مع الاطر التنظيمية والاجرائية الدولية.

٧. اظهرت نتائج الاستبانة والتحليلات الاحصائية المرتبطة بها بأن مدراء المصارف العراقية يميلون الى الاستجابة لمتغيرات العولمة ، مع وجود علاقة معنوية بين تلك المتغيرات مع متطلبات العمل المصرفي مما يدلل على ان الاندماج مع بيئة العولمة ومتغيراتها يتطلب تحقيق تلك المتغيرات.

٨. تبين من خلال الاختبارات الاحصائية والجانب الميداني ان مدراء المصارف العراقية يرون ان مصارفهم بحاجة الى تدعيم مركزها المالي من خلال اعادة هيكليتها كمتطلب اساسي للدخول في الاسواق العالمية.

٩. تبين من خلال استطلاع آراء مديري المصارف انهم لايمانعوا من نشر المعلومات التفصيلية عن مصارفهم ويرون ان شرط الشفافية اساسي لزيادة الثقة لدى المستثمرين، فضلا عن ذلك فقد اعتبر الانترنت بيئة ملاءمة لانجاز العمليات المصرفية.

((التوصـــيات))

١. ضرورة العمل على تقليل الآثار السلبية للعولمة والإفادة من ايجابياتها فضلا عن تعزيز البنى التحتية المرتبطة ببناء نظم الاتصالات وتقانة المعلومات.
٢. ضرورة تحصين الاقتصاد الوطني لمنع حدوث آثار ضارة بالاستقرار الاقتصادي نتيجة التدفقات الكبيرة والثقيلة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل الباحثة عن الربح السريع في العولمة .
٣. ضرورة التوسع في الاستثمارات في رأس المال البشري وتكنلوجيا المعلومات ، لانها متطلبات لازمة لادارات المصارف اذ هي ارادت العمل في بيئة تنافسية اقليمية ودولية .
٤. ينبغي على المصارف السعي للاستخدام غير التقليدي لمواردها المالية، من خلال التحسين المستمر لخدمات المصارفوالابداعات المالية ، ومنها اصدار ادوات مديونية بأستحقاقات مختلفة، واعادة صياغة هياكل معدلات الفائدة، بما يساهم بحل مشكلات القطاع الخاص وتطوير الاسواق وآلياتها .
٥. قيام المصارف العراقية باستغلال امكانيات الشبكة الدولية (الانترنت) وفتح مواقع خاصة لكل مصرف لغرض التسويق والتعاملات الدولية كنوع من التبادل الاتصالي بين المصرف وزبائنه.
٦. ضرورة قيام المصارف العراقية باستخدام النقود الالكترونية(Digital Money) واستخدام بطاقة الصرف الالكتروني كوسيلة للبيع والشراء، لان ذلك من شانه ان يعزز العلاقات والشعور بالالتزام ومواجهة ظروف السوق المتسارعة.

((المصـــــادر))

المصـادر العربيـــة والانكليزية	
١	التوم ، عبد الله عثمان وآدم عبد الرزاق محمد ، العولمة دراسة تحليلية نقدية ، دار الوراق للنشر ، لندن ١٩٩٩ ص ٤٩ - ٥٠ - ٥١ .

٢	الحمش ، العولمة وتأثيراتها على البلدان العربية ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٢ص ١٥٣
٣	الخضيري ، محسن أحمد ، عولمة النشاط المصرفي ، مجلة أتحاد المصارف، العدد(٢٢٢)، يونيو ، بيروت ١٩٩٩ ص ٦٥
٤	سكادلر ، سوزان ، الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال ، مجلة ، التمويل والتنمية ـ المجلد ٣١ العدد (١) مارس ١٩٩٤ ص٢١
٥	الشربيني ، عبد العزيز،الوجه الجديد للشركات العالمية ، مجلة ، أخبار الإدارةـ العدد (٩٤) ، حزيران القاهرة ١٩٩٧ ص ١
٦	عبد الله ، عبد الخالق ، العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، مجلة ، عالم الفكر مجلد (٨) العدد (٢) أكتوبر ، ديسمبر ١٩٩٩ ص ٤
٧	العبيدي ، علاء أحسان ، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة ، رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، ٢٠٠٢، غير منشورة، ص ٧٦ – ٧٧
٨	مرسي ،فوأد ، الرأسمالية تجدد نفسها ، دار المعرفة ، الكويت ١٩٩٠ ص ٢٣٥
٩	المسافر ، محمود خالد ، العولمة الاقتصادية : الأبعاد والانعكاسات على بلدان الجنوب ، رسالة دكتوراه ، الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ٢٠٠١، غير منشورة، ص ٥٦
١٠	الهندي ، عدنان ، العولمة، اتحاد المصارف العربية ، العدد ٢١٠،المجلد (١٨) حزيران، يونيو ١٩٩٨ص ٦
١١	الهندي ، عدنان ، في عصر العولمة ، اتحاد المصارف العربية العدد ٢٢٤، المجلد (١٩) آب ، أغسطس ١٩٩٩ص ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨
١٢	Carlos , diaz ,Good bye financial repression , Journal development economics , Volume 19, 1985,Pp1-24.
١٣	IMF Staff, Globalization Threator Opportunity,12,2002,www.imf org.P71-83.
١٤	John , Carl , Bank Soundness and Macroeconomic Policy , IMF , Washinglon , D. C. . 1996 .
١٥	Mahmood,Ibrahim,Noor & Adnan, AL-Nami, Financial& Banking,P248-249
١٦	Scott, S. ,Macdonald, &Timothy, W., Koch, Mangement of Banking, Printed to U.S.,South-Westren, C,2006,P41-42
١٧	Tomas J.T. Balino and Angel Ubide, The New World of Banking,Finance &Development,June 2000,Volume37,Number2.
١٨	www.ULUM.NL,Autumn Issue39th,NO.39, Year2008, P6.
١٩	www. Saudi bank ,Hamad,AL-Sayyari,Afuture, Vision for the GCC Banking Industry, Conference, . Saudi bank and Institue of Banking in Riyadh,P1-2.

مرفق رقم (١)

الاستبانة Questionnaire

المعلومات العامة

١-اسم المصرف: **٢- ملكية المصرف:**

٣- العنوان الوظيفي:

٤-التحصيل العلمي: **٥- التخصص:**

٦- عدد سنوات الخبرة العملية:

ت	السؤال	اوافق تماماً	اوافق	غير متأكد	لا اوافق	لااوافق تماماً
	المحور الاول : الاستراتيجية .					
١	تحرك المصرف وفق استراتيجية واضحة ذات سياسات تعمل في ظل الاندماجات المصرفية للحصول على زبائن جدد					
٢	ضرورة نشر الوعي التكنولوجي بين موظفي المصرف مع وضع استراتيجية واضحة للمعاملات الالكترونية المصرفية					
٣	مدى امكانية المصرف في خلق الفرص بالنسبة للخدمات المصرفية الموجودة لتحقيق زبائن جدد وتوسع جغرافي					
٤	هناك امكانية لدى المصرف في احداث توازن بين الفرص والتهديدات التي تواجه المصرف					
٥	توسيع نطاق ونمو اسواق المصرف بحيث يصبح بامكانه انشاء انظمة انتاجية مصرفية عالمية					
٦	بتطلب من المصرف توسع نطاق التعامل مع السوق المالية وادواته					
٧	الاندماجات بين المصارف لتكوين كيانات صيرفية كبيرة ومتينة لمواجهة التحديات في العمل المصرفي					
	المحور الثاني: هيكلية المصرف.					
٨	تتطلب العولمة مصرف بدرجة من القدرة المالية بحيث يدعم مركزه المالي					
٩	يعمل المصرف على اصدار تشريعات جديدة للخصخصة او الاتفاقات الدولية					
١٠	تغيير هيكلية المصرف في محاولة للدخول الى الاسواق الدولية					
١١	تطور وتحرير النظام المالي المصرفي يتطلب تبني العولمة التي تدعو الى التحول نحو اقتصاد السوق					
١٢	ارتفاع حجم التحولات لراس المال الداخلة والخارجة					
١٣	تنوع هيكل المدخرات وارتفاع معدلات الادخار المحلي					
١٤	ممارسة الصيرفة الشاملة					

ت	السؤال	اوافق تماماً	اوافق	غير متأكد	لا اوافق	لااوافق تماماً

	المحور الثالث: ثقة المستثمرين.					
١٥	يزيد استخدام المصرف من سرعة التسويات وزيادة الشفافية اذ تسمح بنشر المعلومات الموجودة فورا مما يزيد من ثقة المستثمرين بالمصرف					
١٦	تشكل اجراءات الامن والسرية في المصارف جزء مهم من الية عمل المصارف					
١٧	تحسين الخدمات المصرفية بشكل مستمر وانجاز الصفقات بشكل مباشر دون وسطاء					
١٨	استخدام المصرف لشبكة الانترنت تتيح خيارات لاتصالات متنامية بحيث تكون مجالا رحبا لبناء الثقة مع المصارف الاخرى والجمهور المستفيد من المستثمرين					
١٩	توطيد العلاقة واستمرارها مع زبائن المصرف الحاليين					
٢٠	اشراك المستثمر والتعرف على رايه في الخيارات الاستراتيجية التي يطرحها المصرف لتوسيع خدماته					
٢١	تقلل الخدمات المصرفية الجديدة من مخاطر الاستثمار					
	المحور الرابع: الاتصالات ونظام المعلومات.					
٢٢	يعتبر الانترنت بيئة ملائمة لانجاز العمليات المصرفية حيث توفر للمستخدم جهد الانتقال وتعبئة النماذج					
٢٣	على المصرف تحقيق تطور في نظم الاتصالات ونظم الدفع والتعامل على المستوى الدولي عبر الانترنت					
٢٤	افتتاح موقع اتصال يؤمن هذا الموقع نوع من التبادل الاتصالي بين المصرف وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة نماذج الخط او تعديل معلومات القيود والحسابات					
٢٥	استخدام النقود الالكترونية (الرقمية Digital Many) كوسيلة للدفع والسداد في مجال التعامل بالمصارف الالكترونية					
٢٦	استخدام بطاقة الصرف الالكتروني كوسيلة اولى في البيع والشراء					
٢٧	الاستفادة من الانترنت في تعزيز العلاقات والشعور بالالتزام لمواجهة ظروف السوق ذات التغيير المتسارع					
٢٨	يكون المصرف اكثر قدرة على ارضاء الزبون واشباع رغباته بممارسة الصيرفة الالكترونية					